

وثائق رؤيوية تتحدى الدولة اليهودية فكرياً ومشروعاً*

نديم روحانا**

صدرت في السنوات الأخيرة ثلاث وثائق فلسطينية حول المستقبل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل كانت كل واحدة منها نتاج عمل جماعي لمجموعة من المثقفين والناشطين السياسيين ونشطاء العمل الأهلي. عقد الاجتماع الأول حول اصدار وثيقة رؤيوية تهدف الى صياغة تصور جماعي حول مكانة الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم الجماعي في أيار سنة 2002 في "مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية" في مدينة حيفا. وقد أسس الاجتماع مجموعة عمل أصبحت لوثيقة أصبحت تعرف باسم "وثيقة حيفا" والتي كانت الإطار الاول منذ النكبة الذي عمل على إيجاد الحيز لمنصة وطنية مستقلة وغير حزبية، تعمل فيها مجموعة من الاكاديميين والمثقفين والنشطاء لمدة سنوات متواصلة في عملية تفكير جماعي وبحث متعمق وحرّ حول موضوع مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل. وأصدروا وثيقة تعرض هذه التصور الجماعي يوم 15.5.2007.

وفي السنوات اللاحقة لبدء العمل على وثيقة حيفا، بدأت مجموعات اخرى من الأكاديميين والناشطين بالعمل على مشاريع شبيهة تختلف أحياناً في منهجية العمل والمحاور المركزية. فبالإضافة إلى وثيقة حيفا أنتجت ونشرت وثيقتين أخريتين هما "التصور المستقبلي" في شهر ديسمبر 2006 و"الدستور الديمقراطي" الذي أعدّه مركز "عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل" في آذار 2007. وحظيت جميع الوثائق بردود فعل واسعة خاصة من المجتمع الإسرائيلي والصحافة الإسرائيلية.

تمثل هذه الوثائق طيفاً اجتماعياً وسياسياً واسعاً في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل ولكن باستثناء القوى السياسية الاسلامية فمثلاً حظيت "وثيقة حيفا" بتواقيع المئات من المثقفين والاكاديميين والقيادات العربية، ولذلك من المهم ان نشدد ان الافكار السياسية الأساسية التي تطرحها هذه الوثائق تحظى بتأييد واسع بين اوساط النخب والجمهير العربية الفلسطينية في إسرائيل. وهذا التأييد الواسع يشكل القوة الكامنة في التصور الذي تعكسه هذه الوثائق.

ويعكس التحدي الذي تطرحه هذه الوثائق، كما الاسس التنظيمية والفكرية لإلتئام العشرات ومن ثم المئات من المثقفين والناشطين – يعكس عملية التثوير الوطني والفكري والتنظيمي الذي طوره خطاب الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل منذ عام 1948 والذي كان للتجمع الوطني الديمقراطي دوراً رئيسياً في تحويله الى خطاب مركزي على الساحة الفلسطينية في الداخل منذ منتصف التسعينيات. وبذلك كانت الوثائق مجالاً للتقاطع الفكري والاثراء المتبادل بين العمل السياسي والعمل الأهلي والجهود الأكاديمية التي اتخذت أحياناً نشاط مؤسسات المجتمع المدني قاعدة لها.

وتشترك الوثائق كلها على رفض فكرة الدولة اليهودية من ناحية وطرح بديل ديمقراطي وثنائي القومية (في حالة "وثيقة حيفا" و"التصور الديمقراطي") او دولة متعددة الثقافات وثنائية اللغة (في حالة "الدستور الديمقراطي"). ويأتي رفض الدولة اليهودية واضحاً وحاداً. وتطالب وثيقة حيفا مثلاً بدولة ديمقراطية مؤسسة على المساواة بين اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين. وتفصل الوثيقة متطلبات هذا الحل: "تغيير المبنى الدستوري، وتغيير تعريف دولة إسرائيل من دولة يهودية الى دولة ديمقراطية تتأسس على المساواة القومية والمدنية بين المجموعتين القوميتين وإرساء أسس العدالة والمساواة بين كافة مواطنيها وسكانها...

وتأمين مبدأ التعددية الثقافية لجميع المجموعات والمشاركة الفعلية للأقلية الفلسطينية في الحكم وتكفل حق تقرير مصيرنا كأقلية وطن" (وثيقة حيفا، ص 15-16). وتعدد وثيقة حيفا مطالب المشاركة في الحكم وحق الفيتو وتقسيم الموارد، وهي ميكانيزمات سياسية تميّز وتُعرف الدولة ثنائية القومية. كما تنص وثيقة "التصور المستقبلي" على أن: "تعريف الدولة بأنها دولة يهودية واستعمالها للديمقراطية لخدمة يهوديتها يقصينا ويضعنا في تصادم مع طبيعة وماهية الدولة التي نعيش فيها. لذلك نطالب بنظام ديمقراطي توافقي يمكننا من المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار والسلطة لضمان حقوقنا القومية والتاريخية والمدنية الفردية والجماعية" (التصور المستقبلي، ص 5). أما "الدستور الديمقراطي" فيطالب بدستور "في دولة لا تسيطر وتحتل شعب آخر وقائمة على المساواة التامة بين كافة سكانها وجميع مجموعاتها،... في دولة ديمقراطية ثنائية اللغة متعددة الثقافات" (الدستور الديمقراطي، ص 5).

ان معنى عدم القبول بإسرائيل كدولة يهودية، كما تنص جميع الوثائق، هو أن الفلسطينيين في إسرائيل لا يقبلون بشرعية الدولة اليهودية كنظام سياسي. ويستطيع الفلسطينيون في إسرائيل المجاهرة بهذا الموقف لأنه يطرح بديلاً ديمقراطياً يعتمد المساواة بين الافراد والمجموعات القومية، وهو مطلب يعتمد الاسس الديمقراطية الأممية. والأهم من ذلك في اعتقادي، فإن هذا الموقف يعني ضمناً عدم القبول بقرار **التقسيم 181**، حسب التفسير الإسرائيلي. حتى في الظروف السياسية والديموغرافية التي نتجت عن النكبة وعن عملية التطهير العرقي، وحتى لو وضعنا قضية اللاجئين جانباً للحظة، لم يعد بالإمكان القبول بدولة يهودية في حالة التركيب السكاني داخل إسرائيل، عدا عن استحقاقات حق العودة الذي تطالب بتحقيقه هذه الوثائق. وقد أصبح واضحاً للفلسطينيين في إسرائيل ان القبول بالدولة اليهودية يعني ان يحكم عليهم بعدم المساواة في وطنهم وبان يكونوا مجموعة قومية بدون انتماء الى دولة وحتى الى وطن.

ان الرفض الضمني لقرار التقسيم هو احد اهم معاني هذه الوثائق، حتى لو لم تتطرق اليه ايا منها بشكل مباشر وحتى لو لم تتم مناقشته قبل او بعد اصدار الوثائق. وقد ينبع تحاشي النقاش في هذا الموضوع من مغايزه السياسية بعيدة المدى او من عدم الاتفاق بخصوصه بين التوجهات السياسية المختلفة. الا ان هذا لا يمنعنا من ان نلاحظ ان عدم القبول بالدولة اليهودية يعني في الواقع عدم القبول بقرار التقسيم حسب التفسير الإسرائيلي.

وإذا ما تركنا مسألة رفض قرار التقسيم أنياً والتحدي الكامن فيه وعدنا الى مسألة الدولة اليهودية فاننا نلاحظ ان هذا الرفض لفكرة الدولة اليهودية والمطالبة بتحويلها الى دولة ديمقراطية يأتي في مرحلة أصبح فيها حل الدولتين برنامجاً دولياً تتبناه الولايات المتحدة وتطالب فيه إسرائيل نفسها. الا ان إسرائيل اخذت في الفترة الأخيرة تطالب أيضاً في إطار حل الدولتين- الاعتراف بها كدولة يهودية. ودخلت المطالبة الإسرائيلية بهذا الموضوع الخطاب الدبلوماسي العالمي وخاصة الخطاب الذي تقوده الولايات المتحدة. وتكرر التشديد على "إسرائيل كدولة يهودية" او كدولة الشعب اليهودي في إطار "العملية السلمية" بين إسرائيل والفلسطينيين. وبدأ هذا الخطاب امريكياً خلال إدارة الرئيس جورج بوش ووزير خارجيته الأول كولن باول والذي كان من اوائل من استعملوا هذا الخطاب. واستمرت الإدارة الحالية ممثلة في الرئيس ووزيرة الخارجية باستعمال نفس الخطاب إلى ان صار خطاباً مقبولاً في إطار "العملية السلمية". وتعتمد إسرائيل عند المطالبة بالاعتراف بها كدولة يهودية على قرار التقسيم 181 الذي نص على ان "تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس".

وكرر على بواكر هذه التحديات التي بدأت بالتبلور منذ اواسط التسعينيات إنشغلت الدولة الإسرائيلية ومؤسساتها الاكاديمية وتلك التي تعنى بالمسائل الدستورية، الرسمية وغير الرسمية، قد انشغلت في العقدين الاخيرين في مشروع فكري سياسي جاء لتثبيت إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية". وقد اعتمد هذا المشروع على تطوير نظريات اكااديمية تحاول التوفيق بين الديمقراطية وعدم المساواة وعلى مشاريع دستورية رسمية وغير رسمية تثبت يهودية إسرائيل وتأسيسها دستوريا على انها دولة يهودية وديمقراطية.

يأتي الموقف الجماعي للفلسطينيين في إسرائيل في مرحلة تشدد فيها السلطة الفلسطينية ونخبها على حل الدولتين وتتغاضى عن سؤال الدولة اليهودية ومعناه بالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل وبالنسبة للاجئين الفلسطينيين. وقد نما الانطباع بان النخب الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن تتحدى في الوقت الحالي مطالبة إسرائيل بالقبول بها كدولة يهودية او دولة الشعب اليهودي في إطار حل الدولتين ما دامت إسرائيل لا تصرّ على اعتراف فلسطيني حاد ومباشر في هذا الخصوص .

كما ان الخطاب السياسي المهيمن بين الفلسطينيين في إسرائيل كان خطاب "دولتين لشعبين". ولذلك فإن ما تعكسه هذه الوثائق هو التحول الجذري في ها الخطاب ونهاية هيمنته السياسية.

لذلك في التحدي الجديد الذي يطرحه الفلسطينيون في إسرائيل للدولة اليهودية – فكرا وتطبيقا- قوة كامنة كبرى تتكشف ببطئ وتؤدي الى نقل مركز الثقل الفلسطيني في تحدي جوهر الفكرة الصهيونية تدريجياً الى داخل إسرائيل نفسها. وفي اعتقادي فان فشل حل الدولتين سيعمل على اعطاء الفلسطينيين في إسرائيل مركز ثقل لم يحصلوا عليه ابدأ في تاريخ القضية الفلسطينية وفي تحديد معالم الحل المستقبلي للصراع بين الصهيونية والشعب الفلسطيني.

ان الوثائق التي ذكرناها لا ترفض الدولة اليهودية فقط، ولكنها تضع الاسس الفكرية والديمقراطية لحل ثنائي القومية يبدأ داخل إسرائيل نفسها. وتبنت الوثائق حل دولتين ولكن ليس دولتين لشعبين وإنما واحدة فلسطينية في الأراضي المحتلة وواحدة ثنائية القومية. والمهم في هذه الاسس التي وضعتها الوثائق هو ليس قابليتها للتطبيق في المستقبل القريب- لاننا نعلم ان ذلك ليس ممكناً في إطار علاقات القوة الحالية . المهم هو تثير الوعي ثنائي القومية القائم على المساواة الجماعية والفردية كحل مستقبلي. ولما اصبحت البرامج السياسية التي تعتمد المفاوضات من أجل حل الدولتين قليلة الاحتمال – ان لم تكن معدومة الاحتمال- ومع بروز الفكر ثنائي القومية والفكر الديمقراطي فقد ازدادت المكانة الأخلاقية والأهمية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل. وبذلك فإن هذه الوثائق تتلائم تماما مع هذا التطور السياسي أيضا، وتساهم في اعطاء الفلسطينيين في إسرائيل مكانة سياسية في البرامج الفلسطينية المستقبلية نحو الحل الثنائي القومية. ولم تتبنى أي من الوثائق برنامج الدولة الواحدة لأسباب يطول شرحها واكتفت بتثوير الوعي ثنائي القومية.

وفي واقع الامر فإن الفلسطينيين في إسرائيل، مثل اللاجئين الفلسطينيين هم اكثر المستفيدين من حل ثنائي القومية. وكان بعض متقفيهم قد ساهموا في طرح هذا الفكر منذ مدة طويلة. وعليه فإن احد التطورات المركزية التي من الممكن ان نشير اليها في السنة الأخيرة هو المساهمة في تفكيك معنى الدولة اليهودية وتحديها وإرساء بعض الاسس الفكرية المتواضعة للتفكير ثنائي القومية.

ان القوة السياسية والاخلاقية الكامنة في هذه المواقف تمسّ صلب الصراع بين الفكر الصهيوني وإسرائيل من ناحية وبين

الشعب الفلسطيني وقواه السياسية المختلفة من ناحية ثانية. وقد يتبدى بعض من اهمية هذا التحدي في ردود الفعل الإسرائيلية الشديدة الحدة على نشر هذه الوثائق. وقد شملت ردود الفعل المستوى الرسمي، الاكاديمي، والصحفي. وتميزت معظم الردود برفض المطالب المتعلقة بتغيير هوية إسرائيل ومُهاجمة الافكار المطروحة فيها بينما كانت هناك اصواتا ادعت ان المطالبة بالمساواة هي مشروعة لكنها لا تتناقض مع الدولة اليهودية. وسمى البعض هذه الوثائق "اعلان حرب" و"خروج عن سياق المطالب العادلة للأقليات"، "تهديد على كل مواطن يهودي" و"محاولة لتحويل إسرائيل الى دولة فلسطين" و"بداية الهلاك" و"خطر استراتيجي" وما اليه من تعبيرات. وفي المجمل فقد رأى الرأي العام اليهودي الرسمي والشعبي ان مطالب الوثائق تشكل خطرا استراتيجيا على إسرائيل، لا يقل اهمية عن الاخطار الخارجية (انظر مقالة اريج صباغ-خوري).

وتظهر ردود الفعل هذه ان التحدي الذي يطرحه الفكر والوعي السياسي الذي تعكسه الوثائق هو تحدي جدي لجوهر إسرائيل-الصهيونية. وتكمن اهميته وخطورته في انه يُطرح من قبل مواطنين يرون في انفسهم اصحاب البلاد الاصليين، يعتمدون على اسس ديمقراطية ومبادئ اممية مثل المساواة ويكشفون في مطالبهم الاشكاليات الاخلاقية والسياسية في الفكر الصهيوني ويهددون لبّ الهوية الصهيونية بتوجه اخلاقي بإمكانه ان يلقي تجاوبا في العالم عندما يستطيع الفلسطينيون إيصاله.

وفي الواقع فإن احد مقومات قوة التحدي الذي يقدمه الفلسطينيون في إسرائيل لجوهر إسرائيل هو في الضعف الأخلاقي للفكرة الصهيونية نفسها التي لا تتعايش مع المساواة والتي تعتمد العنف ضرورةً لتحقيقها. ويزيد من قوة التحدي موقعهم كمواطنين يطالبون بمطالب ديمقراطية اساسية مثل المساواة. وتبقى معاملة إسرائيل مع مواطنيها العرب احد المحكات التي يتكشف من خلالها اعتماد الصهيونية الحتمي على العنف والتسلط والتمييز وسلب الموارد. ويتكشف ايضا التناقض الفظ بين الصهيونية ومبادئ المواطنة المتساوية بشكل لا تستطيع إسرائيل ان تخفيه تماما وراء ستار مواجهة الإرهاب او الاعتبارات الأمنية.

ويمكن الادعاء ان الفلسطينيين في إسرائيل، وبحكم موقعهم كأقلية أصلانية في دولة يفرض نظامها دولية وعدم مساواة قد طوروا في تعاملهم مع هذه الدولة اطروحات سياسية اخلاقية تشمل المستعمر والمستعمر لأن هذه المجموعة الفلسطينية، بطبيعة الحال، تواجه الدونية والاستعلاء اليهودي المثبت قانونياً ودستورياً. الا انه يبقى السؤال اذا كان الفلسطينيون قادرين على تطوير استراتيجيات تمكن من تحقيق القوة الكامنة في موقعهم وفي التحدي الذي يطرحون.

* نشر هذا المقال لأول مرة في العدد الثالث من ملحق "فلسطين" لجريدة السفير اللبنانية. المقال الحالي صيغة معدلة. لمراجعة المقال في السفير: <http://palestine.assafir.com/article.asp?aid=101>
** بروفييسور نديم روحانا هو مدير عام "مدى الكرمل-المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية" وستاذ في كلية القانون والدبلوماسية في جامعة تافتس في بوسطن.